



في هذا العدد

التطوير سمة المستقبل

لم يعد التطوير خياراً يمكن للمؤسسات أو الدول أن تتعامل معه كتراف اداري أو تقني، بل اضحى شرطاً رئيسياً وملزماً للاستمرار والاستدامة في عالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة. فالتحديث والتطوير هما السمتان الرئيسيتان اللتان تضمنان استمرارية المؤسسات وقدرتها على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في مختلف المجالات والقطاعات. منذ منتصف القرن الماضي، دخلت البشرية مرحلة الثورة التكنولوجية التي غيرت شكل الحياة بصورة جذرية. ومع تراكم الانجازات العلمية والتقنية، بدأت التكنولوجيا المعرفية بالتطور بشكل متسارع، وصولاً الى عصر الذكاء الاصطناعي الذي بات اليوم عنوان المرحلة الجديدة في العالم، ويشارك مع الانسان في ادارته. فالتكنولوجيا الذكية لم تعد مجرد ادوات داعمة ومحفزة، بل اصبحت عاملاً اساسياً في اتخاذ القرار، تحسين الاداء ورفع مستوى الانتاجية والخدمات.

لم تترك التكنولوجيا الذكية قطاعاً الا ورفدته بكل آليات التطوير والتحديث. فقد احدثت تحولا هائلاً في الصناعات، وساهمت في ترشيد الادارات العامة والخاصة، كما احدثت ثورة في الطب والتشخيص والعلاج والعمليات الجراحية من بعد، وطورت وسائل الاتصالات الارضية والفضائية وبرامج التعليم والزراعة والصناعات الغذائية والمواصلات. كل ذلك جرى بهدف تسهيل حياة الانسان وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له، وتوفير الوقت والجهد والكلفة. اما الذكاء الاصطناعي، فهو يشكل اليوم ذروة هذا التطور التكنولوجي المتراكم. فهو قادر على تحليل البيانات بسرعة فائقة، والمساعدة في اتخاذ القرارات، وتقديم حلول دقيقة في مختلف القطاعات. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: كيف يمكن للبنان ان يستفيد من هذه الثورة التقنية العالمية؟

للأسف، لم يتمكن لبنان منذ العام 1975 من الخروج الكامل من ازماته المتلاحقة بسبب الحروب والانقسامات والصراعات التي لا تزال تنهك الشعب والدولة والمؤسسات. وفي وقت كانت فيه دول كثيرة تستثمر في التكنولوجيا وتبني اقتصادات معرفية متطورة، كان لبنان يواجه تحديات امنية وسياسية واقتصادية متواصلة، اعاقت عملية التحديث والتطوير، ومنعت الدولة من استعادة دورها الطبيعي في مواكبة التحولات العالمية.

رغم هذه الظروف الصعبة، لا تزال بعض المؤسسات اللبنانية تحاول السير في ركب مسار التطوير والتحديث، انطلاقاً من قناعة بان المستقبل لا ينتظر المتأخرين. وفي هذا الإطار، وضعت المديرية العامة للأمن العام، بقيادة اللواء حسن شقير، خطة تطويرية تهدف الى تحديث الادارة وتحسين مستوى الخدمات في مختلف المجالات التي تعنى بها المؤسسة وتدخل في صلب صلاحياتها، وقد شملت هذه الخطة العمل على تطوير الانظمة الالكترونية، وتبسيط اجراءات المعاملات الادارية، وتحسين آلية انجاز المعاملات، مما يواكب التطور الحاصل في الادارات الحديثة حول العالم. صحيح ان بعض هذه البرامج قد تأخر تنفيذه بسبب الحرب والظروف الامنية والاقتصادية الصعبة التي مر بها لبنان، الا ان البرامج انطلقت ووضعت على سكة التنفيذ، والعمل يتواصل بعيداً من الضجيج الاعلامي والخطابي، على امل أن يلمس المواطنون والمقيمون نتائج هذا التغيير في المستقبل القريب.

ان بناء مستقبل اداري ومؤسسي أفضل للبنان لا يمكن ان يتحقق من دون الايمان بثقافة التطوير والتحديث، لأن العالم يتقدم بسرعة هائلة، ومن يتأخر عن مواكبة العصر يجد نفسه خارج المنافسة. لذلك، فان الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتطوير عمل الادارات العامة يجب ان يكون في صلب اي رؤية إنقاذية حقيقية للبنان، لأن التطوير لم يعد مجرد خيار، بل اصبحت سمة المستقبل وعنوانه الاساسي.

"الامن العام"